سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

انتصارات الثورة والاستفزاز الكيماوي

سامي شيحان

ربما أدركت المعارضة السورية مؤخرا خطر تجزيئ معاركها مع النظام، الذي اتبع استراتيجية قضم المواقع معركة تلوى الأخرى، وحقق نجاحات ملموسة خلال العام الفائت، وبشكل خاص بعد معركة القصير، إذ قضم بعدها بلدة قارة ثم النبك وأخيرا يبرود، ولم يخف النظام نيته مؤخراً في دخول بلدة رنكوس.

نقول ذلك ونحن ندرك مواطن ضعف المعارضة التي سمحت بتمرير تلك الانتصارات للنظام، وفي طليعتها ضعف التسليح وإمدادات الذخيرة التي تسمح بمواجهة أكبر من قبل المعارضة، ناهيك عن تخاذل بعض الكتائب المحسوبة على جهة أو أخرى في دعم واسناد معارك لكتائب وجهات مختلفة، دون أن نرمي بوجود اختراقات أمنية، ودون أن ننسى تردي واقع المعارضة السورية وتشرذمها المستمرين حتى الآن.

تلك الانعطافة التي بدأت قبيل معركة الساحل بقليل، تشي أن المعارضة استفادت من دروس الخصم، واستفادت من بعض الامدادات الجزئية التي وصلتها، فما أن بدأت تلوح معالم هزيمة قوات النظام والميليشيات الداعمة له في درعا جنوب سوريا بشكل خاص، وجزئيا في شمالها، حتى فوجئ بمعركة الساحل التي أربكت الكثير من خططه، وأسقطت وهم استقرار الانتصارات الجزئية التي يمكن أن يحققها هنا أو هناك.

تزامنت هذه المعركة مع معارك جزئية لمشاغلة قواته في أكثر من موقع، لتأخير دعم جبهته في معركة الساحل، فضربت امدادات قادمة من ريف إدلب، ليتمكن الثوار لاحقاً من السيطرة على الطريق الدولي الحيوي الذي يصل وسط البلاد عبر مورك/ حماه وصولاً إلى إدلب في الشمال.

ومع محاولات النظام صنع اختراق عسكري في بلدة المليحة، يغطي به على خسائره في الساحل السوري، نجحت قوات المعارضة السورية من صدّ هجماته بقوى غير متكافئة، رغم ٢١ عملية قصف جوي في يوم واحد، كما أحرزت هذه القوات تقدما ملحوظاً في حي جوبر الدمشقي، بل وصلت قذائفها إلى أحياء العباسيين وباب توما، وأكد المرصد السوري لحقوق الانسان أنه «سقطت قذيفتا هاون في محيط مبنى الاركان في منطقة الامويين في دمشق، كما سقطت قذيفة قرب مبنى السفارة الروسية في المزرعة» لم تؤديا إلى وقوع اصابات.

وقالت الهيئة العامة للثورة إن إحدى القذائف سقطت في حي الفحامة «مقابل قيادة الشرطة، ما أدى إلى اندلاع حريق كبير، تبعه انتشار أمني كثيف وتوافد لسيارات الإطفاء والاسعاف»، ووقعت قذائف أخرى في أحياء شعبية كالشاغور والطبالة والدويلعة.

فيما اعترفت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) من جهتها أن قذائف الهاون طالت «حي الاطفائية ودار الاوبرا وصالة الفيحاء الرياضية» في دمشق، ما تسبب بأضرار مادية واصابات كثيرة لم تحددها.

ويبدو أن قصف القرداحة موطن آل الأسد، واضطرار النظام لأغلاق مطار «حميميم» بين جبلة واللاذقية والطرق المؤدية إليه، بعد أن أعطبت صواريخ كراد أجزاء من مدرجه الرئيسي، ووصول مقاتلي المعارضة لمسافة ٤ كم فقط عن القصر الجمهوري في ريف اللاذقية, كل ذلك خلق حالة من اليأس في صفوف الموالاة والمليشيا المقاتلة مع الأسد، لم يتمكن من التغلب عليها إلا عبر العودة لاستخدام السلاح الكيماوي مجدداً، حيث تحدثت بعض التقارير عن مقتل مدنيين اثنين في حرستا وإصابة نحو ٢٠ آخرين بحالات اختناق في قصف نفذته قوات النظام يوم الخميس بالغازات السامة على حي جوبر بدمشق ومدينة حرستا بريفها بالغازات السامة.

الافتتاحية

الحرب السيزيفة في سوريا

أنور بدر

أكدت الخارجية الاميركية بأن «بقاء الأسد في السلطة مستحيل»، وتساءل مصدر مسؤول فيها لوكالة «رويترز» بخصوص انتخابات بشار الأسد: «عن أي ناخبين نتحدث، والشعب السوري مشتت ولاجئ في دول الجوار»، مضيفاً أن «الشعب السوري يستحق رئيسا يتناسب مع تطلعاته وهو بالتأكيد غير الأسد».

إلا أن هذه المسلمة لم تجد بعد ترجمة حقيقية لها في إدارة الرئيس باراك أوباما، الذي يقاوم إمكانية «التورط في الحرب الأهلية المعقدة الدائرة في سوريا منذ عامين ونيف» وسط انتقادات شديدة لعدم اتخاذه موقفا أكثر تشدداً في ضوء الأزمة الإنسانية لتلك الحرب.

ومن هنا تنطوي التصريحات الأمريكية على كثير من التناقضات، بين من يقول باستحالة حل عسكري في سوريا، وبين من يصرح بأن الادارة الأمريكية عاكفة على وضع اللمسات الأخيرة على خطة لزيادة تدريب مقاتلي المعارضة وبعض المعدات العسكرية «المتواضعة»، والتي ستشحن لجماعات مقاتلة في المعارضة السورية عبر الأردن، مع تأكيد أنها لن تشمل الصواريخ المضادة للطيران.

وقد سعى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لطمأنة نظيره الروسي سيرغي لافروف بأن لا صحة للتصريحات الاعلامية التي ترافقت مع زيارة أوباما للسعودية بخصوص تزويد المعارضة السورية بمضادات جوية، وهو ما اعتبره لافروف منسجماً «بشكل كامل مع الاتفاقات الروسية الأمريكية حول عدم توريد المنظومات الصاروخية المحمولة إلى النقاط الساخنة»، فيما تواصل روسيا امداد النظام السوري بأسلحة القتل والتدمير.

ويبدو ذلك التنسيق بين الادارة الأمريكية وروسيا متناقضاً مع قرار وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي أواخر شهر آذار الماضي بوقف «كل التعاون المدني والعسكري» مع روسيا بسبب احتلال موسكو لمنطقة القرم الأوكرانية، إلا أن الساحة السورية تبدو بعيدة عن تأثيرات هذا التوجه.

الأمر كمن يقول للسوريين لا أمل لكم بحل السياسي، وبذات الوقت لن يكون هناك حل عسكري، ألا يعني ذلك استنزاف الشعب السوري في حرب طويلة الأمد، وبطريقة سيزيفة لن تمكنه من بلوغ أهدافه؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

ارباك معركة الساحل؟

نبيل حيفاوي

لم يهنأ النظام في انجازه العسكري بمعركة يبرود, حتى جاءته المفاجأة من كسب وجبال الساحل السوري في اللاذقية.
وأظهرت المواكبة الإعلامية التي جاءت في الوسائل الرسمية والحليفة له, أن الضربة القوية في كسب والجبال الساحلية هزت حساباته, بعد النشوة التي بدت عليه بعد يبرود.
حاول النظام تبسيط آثار هزيمته في الساحل وبث الطمأنينة لدى مؤيديه, وفي صفوف قواته. وكالعادة راح يتحدث عن قدرته على استرداد ما خسره خلال يومين أو ثلاثة.
استخدم النظام اقصى غزارة نارية على مواقع الثوار, ولم يفلح في تمهيد الطريق لاستعادة السيطرة, على الضد من ذلك, بدا واضحاً أن الثوار عززوا مواقعهم, ووسعوا مساحة سيطرتهم على محيط كسب, وهم لازالوا يتابعون معركة الهجوم وإن ببطء.
وانعكست هزيمته في كسب, اضطرابا لأجهزته وقواته وميليشياته في اللاذقية وفي عموم مدن وبلدات الساحل.
فقام بتصعيد قمعه في اللاذقية, وحاول جر السكان الى التفجير الطائفي, فحاصر الأحياء التي يعتبرها خطرا عليه, ووسع تجنيد الميليشيات المؤيدة. لكن المعلومات الواردة من هناك, تشير الى عدم استجابة أبناء الطائفة العلوية للعبة النظام, بإظهار المواجهة وكأنها تستهدفهم. على العكس, فقد ازداد تذمر أبناء المنطقة, ممن يعتبرهم النظام «حاضنا» له, وتقديم نفسه مدافعا عنهم من خطر الطائفة السنية.
لقد فرضت معركة الساحل على النظام, مراجعة حساباته العسكرية, التكتيكية والاستراتيجية.
فقام بتحريك قواته بشكل واسع, من منطقة الشمال الغربي, ووسط سوريا, واستجلب المئات من قوات حزب الله, على أمل تدارك المزيد من الخسائر, ومن ثم استعادة ما خسره من مواقع في كسب ومحيطها.
وللتغطية على تقهقره, راح يحول الأنظار نحو تدخل تركي مزعوم, يكمن خلف انتصار الثوار عليه, والادعاء بأن ما قام به الثوار, ما هو سوى اجتياح تركي بغطاء من كتائب الجيش الحر.
وزادت نذر الخطر عليه, بتقهقره في محافظة حلب, واستعادة الجيش الحر مواقع كان قد تقدم نحوها جيش النظام في الشهرين الماضيين, حين راوده وهم استعادة السيطرة على المدينة الكبرى في البلاد.
لقد تخلخلت بنية قواته, واضطربت خططه وتكتيكاته, على المستوى الجغرافي الشامل. فبعد أن كان يمني نفسه بالسيطرة الشاملة على العاصمة, جنوبها وشرقها, وشمالها الشرقي (جوبر والقابون والغوطة ودوما ومخيم اليرموك والقدم وسواهم), اضطر لتحشيد قواته وإعادة توزيعها, بما يخدم اولويته في الساحل.
فأصدر توجيهاته, بتحريك ما يدعى: جيش الدفاع الوطني, واللجان الشعبية المحلية المسلحة, التي تقوم بمهمة السيطرة على الحواجز الداخلية نحو ميدان المعركة, والاستعاضة عنها باحتياطيه من منظمات «تتبع أجهزة الحزب», لتؤدي دور البديل عن «اللجان الشعبية». الأمر الذي أدى لتذمر منتسبي اللجان, وأهاليهم, الذين صدَقوا أكذوبة أن اللجان هي للدفاع عنهم من خطر الإرهابيين داخل بلداتهم وأحيائهم.
ولفت أكثر من مراقب الانتباه, إلى أن حالة التدهور التي يعيشها النظام بعد هزيمته في كسب, ونذر اتساع تقهقره في الساحل, يمكن أن تدفعه لارتكاب حماقات إجرامية, كطريق يعتمده لاستعادة سيطرته على ما خسره في الشمال, وفي منطقة الساحل, ذات الأهمية الاستراتيجية, عسكرياً ومعنوياً. من تلك الحماقات تصعيد الموقف على الجبهة الخارجية مع تركيا, لإظهار ما تعرض له هناك, وكأنه بالفعل تدخل تركي ضد قواته هناك. غير أن العالم الذي يراقب بوسائطه المتعددة, لن يقبل هذه الكذبة, وسيكون حق الرد التركي مبررا بالأعراف الدولية, وسيجلب النظام لنفسه المزيد من الكوارث. فاللعب السافر مع تركيا, ليس كاللعب على الحدود اللبنانية.
لكن الأحمق والمأزوم, غالباً ما يندفع للمزيد من الخسارة, وهو يتوهم أنه سيطوي جزءاً من أزماته.

الكيماوي من جديد!

ماجد حمود

تشي بعض التلفيقات, التي يصنعها إعلام النظام ومسؤوليه الإعلاميين, أن أفكارا تراوده للعودة لاستخدام السلاح الكيماوي.
في الأيام الأخيرة, أشارت التقارير الإعلامية, التي نشرها النظام, عن إطلالة جديدة لخطر السلاح الكيماوي. فهو أعلن خبراً مفاجئاً, عن فقدان إحدى الناقلات التي تحمل السلاح الكيماوي, والمتجهة إلى مراكز التجميع, لتسليمها عبر الموانئ البحرية, للجهات الدولية المسؤولة عن تدمير هذا السلاح.
كما فبرك خبراً مفاده أن «العصابات المسلحة» في جوبر والغوطة, يمكن أن تقوم باستخدام السلاح الكيماوي إرهابا للمدنيين, ولتحميل النظام المسؤولية في استخدامها.
وتزامنت هذه التلفيقات مع فشله استكمال السيطرة على أحياء دمشق, ومدنها وبلداتها, إلى جانب تقهقره في جبال الساحل بعد هزيمة قواته في كسب.
ورغم صعوبة الاستنتاج بأن يقوم النظام بتكرار فعلته في الغوطتين, التي فتحت ملف سلاحه الكيماوي, غير أن هذا المستوى من الإجرام الوحشي, بعد انكشاف استخدامه للكيماوي, واعتماد سلاح البراميل المدمرة, وزيادة غزارة نيران مدفعيته, ونوع القذائف المحرم دولياً, والتي زودته بها روسيا وإيران, أمور تضع إشارة شك قوية, في إحجام النظام نهائيا عن تكرار استخدامه للسلاح الكيماوي.
وما يصعِد من درجة جنون النظام, وبالتالي عدم استبعاد ارتكابات جديدة وخطيرة, تزامن فشله في استعادة حلب, وبقاء وضع دمشق خارج السيطرة, وانهيار مواقعه في أجزاء من الساحل, مع اقتراب «استحقاق الانتخابات الرئاسية», التي استعرض النظام بها قوته, وحاول من خلال الإعلان عن عقدها في نهاية الولاية, الظهور بهيئة الاسترخاء والسيطرة ليرسل للداخل والخارج رسائل تشيع مشهد هزيمة الثورة والمعارضة, وبالتالي ل اداعي لجنيف ولا لأية تنازلات في المفاوضات مع المعارضة.
ولأن التطورات المتلاحقة جاءت لتدحض ادعاءاته في السيطرة والنجاح في لي عنق الثورة. فهو سيعمل بكل ما اوتي من قوة, وبكل ما بين يديه من إمكانات, ليمنع انكشاف بهتان ادعاءاته, خاصة في المواجهة الميدانية, حيث المساحات التي تخرج عن قبضته, وتعداد السكان الذين لن يقبلوا به لولاية ثالثة, يفوق بكثير عدد اولئك الذين يستطيع سوقهم قسرا إلى صناديق الاقتراع.
وإذا أخذنا بالاعتبار, أن تتطور امكانات الجيش الحر, في عدتها وخططها, لإحراز تقدم جديد في عدد من المناطق, بما يضع النظام عند حالة من الإحباط والإرباك, فطبيعة النظام لا تسمح بالتفكير بتنازله ورضوخه, بل بارتكاب حماقات في توحشه الإجرامي. فهناك ما يسمح بالقول: إن النظام سيستخدم كل ما في حوزته, لاستدراك الانهيار والتقهقر, بما في ذلك الكيماوي الذي لازال في حوزته.
وهو في تلاعبه بالزمن في موضوع التخلص من الكيماوي, ومحاولة إخفاء بعض مخزونه, ربما أحد هواجسه, أن يبقي بين يديه ما يمكنه من توظيفه في كسر ارادة الثورة.
ولا يمكن تجريد اتهامات النظام, للكتائب المسلحة, بأنها سيطرت على إحدى الناقلات التي تحمل الكيماوي, أو اتهام الكتائب في جوبر والغوطة بنية لديهم لاستخدام هذا السلاح, عن نية مبيتة لديه لمعاودة الهجوم بالكيماوي, حين تضطره الظروف الميدانية.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

حرب النظام على الشعب وزيادة نسب الاعاقة

تحقيق: نوار الحموي

منذ الساعات الأولى لانطلاق الثورة السورية في ١٥ آذار عام ٢٠١١، أي من لحظة تعذيب أطفال درعا الأحرار الذين كتبوا على جدران مدارسهم: «اجاك الدور يا دكتور» بدأ ملف الإعاقة السوري بالتشكل، ليغدو بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة أحد أوسع الملفات الإنسانية والطبية في الحياة السورية، مع العلم أن ممارسات النظام السوري القمعية قد تركت، ضمن ما تركت وطوال عقود حكم عائلة الأسد، آلاف المعاقين من المعارضين نتيجة التعذيب الذي تعرضوا له في سجون النظام.

حرب النظام ضد الشعب المستمرة، تركت آلاف المعاقين في صفوف المدنيين السوريين بشكل أساسي، وبعض العسكريين المنشقين الذين انضموا لصفوف الجيش الحر، كما تركت آلاف

المعاقين في صفوف قوات النظام أيضاً.

مواقع إعلامية معارضة تحدثت عن وجود ٢٧٠ ألف معاق سوري، وذلك منذ الشهر الخامس عام ٢٠١٣، والمؤكد أنّ هذا الرقم قد تضاعف بسبب استمرار الحل العسكري الأمني الذي اختاره النظام، ويبدو أن هذه الفئة قد تركت لمصيرها الصعب، فإذا كان الشهداء يرحلون تاركين غصة وحرقة وحزناً في نفوس عائلاتهم وأصدقائهم، فإن الغصّة والحرقة تكون أكبر عندما ترى العائلات السورية أبناءها المعاقين أمام عيونها ولا تستطيع أن تفعل لهم شيئاً سوى الدعم النفسي.

وتنقسم هذه الإعاقات إلى بتر الأطراف بأنواعها والتشوهات الخطرة والشلل وتعطّل الوظائف الحيوية والإصابات الدماغية، يروي العسكري «محمد» المنشق عن قوات النظام والمنضم للجيش الحر قصته المريرة في موقع الجزيرة نت، بعد إصابة قدمه اليسرى في معارك ناحية الزربة في محافظة حلب، وبترها لاحقاً في أحد المشافي الطبية الميدانية.

يحكي محمد عن معاناته، ولولا وقوف عائلته وأصدقائه إلى جانبه لكان وضعه أسوأ، حيث ساهموا بتحسن وضعه النفسي نسبياً، ولكن معاناته استمرت حتى بعد تركيب رجل اصطناعية له في أحد المراكز الطبية المنتشرة بالقرب من الحدود السورية التركية، فقد اكتشف أن نوعية هذه الرِجل الاصطناعية سيئة، ولا يستطيع التنقل بها.

وحين راجع الطبيب المختص أخبره بأنه لا يستطيع أن يفعل له شيئاً، مما اضطره للذهاب لمنظمة طبية أخرى مختصة بالأطراف الاصطناعية، ولكن جوابها له كان سلبياً، مما أصابه بحالة من الإحباط واليأس، وختم حديثه إذا كان العالم غير قادر على إيقاف القتل الذي يمارسه النظام السوري ضد الشعب، فأقل شيء يقوم به هذا العالم، المساندة الطبية الصحية للمصابين على أقل تقدير.

النظام السوري الذي فتح النار على شعبه الثائر، لم يكن يملك القدرة عبر مؤسساته الصحية على التعامل مع نتائج هذه الحرب، ولم يكن عنده أية خطة إستراتيجية تخصّ الواقع الصحي، فالمشافي التي دمرتها آلة النظام بعد الثورة، كانت قبل الثورة شبه عاجزة عن تلبية متطلبات للشعب السوري الصحية، فكيف الحال في الوقت الحاضر بعد أن تم تدمير أكثر من ٤٠٪ منها بشكل كامل، وتضرر ٢٠٪ منها بنسب متفاوتة.

في المقلب الآخر، إعلام حكومة النظام ورغم الهوامش السنتيمترية المتاحة أمامه، فثمة تحقيقات صحفية تعكس جزءً من الواقع المأساوي، فالنظام الذي زجّ بعناصر قواته من الجيش والأمن في الشارع لقمع الناس، تعامل معهم كوقود لحربه ضد الشعب ولم يفكر بهم ولا بعائلاتهم بعد إصاباتهم، «ميليا اسبر» صحفية في جريدة تشرين، نشرت تحقيقاً بتاريخ ٢٦ ـ ٢ ـ ٢٠١٤ تضمن النقاش المتعلق بالإعاقات التي تركتها الحرب، تتساءل اسبر: كيف تتعامل الحكومة في ظل الوضع الراهن مع هذا الكم من تلك الظواهر المجتمعية؟ ومن المقدمة تجيب: الكثير منهم يتلقون العلاج على نفقتهم الخاصة وبتكاليف باهظة، وهذا ما زاد ألمهم ألماً.

أما رئيس دائرة المعوقين في وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة لحكومة النظام «أحمد فنيخر» فيعترف بأن الوزارة ليس لديها إحصاءات تخص المعوقين، ومؤخراً بدأت الوزارة تخاطب مديريتها من أجل إصدار بطاقة «معوق» تلحظ حقلاً يتضمن زمن الإعاقة، هل هي ولادية أم مكتسبة.

ويرى فنيخر أن محافظة طرطوس يوجد فيها حالياً الكثير من الإعاقات الجسدية والبصرية نتيجة مخلفات الحرب ولا تتوافر فيها الخدمات الحقيقية المطلوبة للعلاج.

ويؤكد هذه المعلومات أيضاً «فواز نصور» عضو في مجلس الشعب التابع للنظام ويشرح قصة تمركز الخدمات العلاجية للحالات الصحية الصعبة في العاصمة دمشق، وافتقادها في اللاذقية وطرطوس، ويذكر: «هؤلاء وحدهم من يتحملون التكاليف فهل يجوز لمن فقد أطرافه أو أصيب بإعاقة جسدية أن يعامل معاملة كهذه؟ فهم الشهداء الأحياء الذين يستحقون كل اهتمام ومتابعة مستمرة من جميع الجهات والأطراف».

وبموازاة هذا البؤس الصحي في المشافي الواقعة تحت سيطرة النظام، هناك غياب شبه تام لأي علاج صحي يخصّ حالات الإعاقة الناتجة عن قصف قوات النظام، ففي جريدة «عنب بلدي» المعارضة، التي حملت رقم ١٠٤ نشر «مالك أبو اسحق» تحقيقاً حول هذا الملف، وفيه يتحدث الطبيب أحمد الذي يتابع عمله في أحد المشافي الميدانية بريف ادلب عن غياب كامل الخدمات العلاجية فيما يخص حالات الإعاقة، وغالباً ما يقف الكادر الطبي عاجزاً تماماً أمام أي حالة إعاقة تصل إلى المشفى، حيث يفتقد المشفى لهذا النوع من المستلزمات الطبية الخاصة، ويبدو أن شريحة «ذوي الاحتياجات الخاصة» تدفع الثمن الأكبر في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وكذلك المحررة.

ويذكر الأستاذ محمد منسق في إحدى المدارس الميدانية في ريف ادلب أنه تمّ إنشاء مدارس ميدانية لتكون بديلاً عن المدارس النظامية ورأى أنّ هناك غياب كامل لمستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة ولا وجود لأي تأهيل لمدارسنا الحالية لكي تتعامل معهم إذ يحتاجون لمناهج ووسائل تعليمية خاصة بهم وعلى الغالب لا تتوافق مع المناهج العادية.

وما تزال أحوال ذوي الاحتياجات الخاصة في كل المناطق، مدنيون وعسكريون، الناتجة عن الحرب تزداد سوءاً مع استمرار الحل العسكري للنظام، وتحفل وسائل التواصل الاجتماعي برسائل عديدة يرسلها جنود النظام المصابين بإعاقات «لبشار الأسد» شارحين فيها الظلم الواقع عليهم ونسيانهم من قبل المؤسسات العسكرية التي خدموا بها، طالبين منه التدخل من أجل رفع الظلم ومساعدتهم لتأمين الأطراف الاصطناعية وغيرها من أدوات طبية يحتاجونها، وبالمقابل يستمر الجرحى المدنيون والعسكريون المصابون في المناطق المحررة بنداءاتهم عبر الفيس بوك وغيره من وسائل التواصل من أجل مساعدتهم وتأمين المبالغ المالية اللازمة لعلاجهم.

ومن الواضح أن هذا النظام المستمر بقتل الناس واعتقال مئات الآلاف، والذي يمنع المنظمات الإنسانية العالمية من العمل في الأراضي السورية، ويقصف المشافي ويستهدف المدنيين، يعمل على رفع أعداد المعاقين بشكل مضطرد مع تأخر سقوطه، وهؤلاء الآن وفي المستقبل يحتاجون إلى دعم مادي ومالي وعلاجي، كما يحتاجون إلى رعاية صحية وتعليمية ونفسية، ومن المؤسف أن تترك هذه الفئة الواسعة من المعاقين لمصيرها، فهل من يسمع صوتهم المخنوق.

استجابة منظمة أطباء بلا حدود للأزمة السورية

أطباء بلا حدود ١٢ آذار ٢٠١٤

تسببت ثلاث سنوات من الحرب الطاحنة في تدمير القرى والبلدات والمستشفيات والعيادات، وكل شيء يعتمد عليه السوريون في حياتهم اليومية. وفي مختلف أنحاء البلاد، ستجد العائلات التي تمكنت من الهرب تتنقل من ملجأ إلى آخر أكثر أمناً، وفي كل مرة تتناقص الممتلكات التي يحملونها معهم، بينما تتضاعف المخاوف. لقد أصبحت البلاد في أزمة طبية خانقة، بينما تعاني المناطق الأكثر تضرراً من هذا النقص في الخدمات الصحية بشدة. غير أن الأزمة لا تخص سوريا فحسب، بل تعدّتها إلى البلدان المجاورة حيث يكافح أكثر من مليوني لاجئ للعيش في ظروف قاسية.

هناك قائمة طويلة من الحالات الطبية الموجودة في سوريا التي تتطلب الرعاية الطارئة، مثل إصابات الطلقات النارية وشظايا القنابل والجروح المرتبطة بها. ولكن هناك

أيضاً الحالات المعنية بصحة الأمومة والتطعيم والحروق والأمراض المزمنة، وكلها قد تتحول إلى حالات مميتة إذا انعدم العلاج، وتزيد من قائمة الانتظار في الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها بعد. وهناك ملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الطبية المحدودة التي تقدمها المرافق الصحية المؤقتة في الأقبية والمنازل الخاصة.

داخل سوريا

توفر منظمة أطباء بلا حدود منذ يونيو/ حزيران ٢٠١٢ خدمات الرعاية الصحية في بعض أجزاء شمال سوريا، حيث حدّدت الاحتياجات الطبية في المنطقة وكان بإمكانها إنشاء مستشفيات وعيادات مؤقتة فيها. وحتى اليوم، قدمت الفرق الطبية أكثر من ١٤٠,٠٠٠ استشارة طبية، معظمها تخص الإصابات البليغة والأمراض المزمنة المهددة للحياة، كما أجرت الفرق نحو ٧,٠٠٠ عملية جراحية، وساعدت أكثر من ١,٩٠٠ امرأة في وضع مواليدهن في ظروف آمنة.

غير أن الحرب تزيد من تعقيد أنشطة المساعدات الإنسانية، حيث تؤدي مخاطر النزاع المسلح إلى وضع عقبات هائلة أمام جهودنا للوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة. وعشية ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، تم أخذ خمسة من أفراد طاقم منظمة أطباء بلا حدود من منزل تابع للمنظمة في شمال سوريا، بينما كانوا في مهمة لتقديم خدمات الرعاية الطبية إلى السكان السوريين الذين يعانون جراء تبعات الحرب. وما زالت منظمة أطباء بلا حدود حتى الساعة تبذل قصارى جهودها لضمان عودتهم الآمنة.

وحالياً، اضطررنا إلى تعليق أنشطة مرافق المستشفى والعيادتين التي ندیرها في المنطقة التي وقع فيها الحادث. ولكن، بسبب الاحتياجات الهائلة، واصلنا أنشطتنا الطبية في خمسة مستشفيات وعيادات مؤقتة في سوريا. كما واصلنا برنامج الدعم المخصص لشبكات الأطباء السوريين. ونقدم الإمدادات الطبية والدعم التقني إلى ٥٠ مستشفى و ٨٠ مركزاً صحياً في سبع محافظات، تغطي المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة والحكومة على حد سواء. وبما أننا نعمل في بيئة حربية شديدة، فإننا نواظب على إعادة تقييم مشاريعنا وأنشطتنا على ضوء التحديات الأمنية التي نواجهها.

إحصائيات أنشطتنا في سوريا (إلى نهاية كانون الثاني ٢٠١٤):

استشارات قسم الطوارئ: ٤٩,٠٨٣

استشارات العيادات الخارجية: ٩٤,٣٨٩

العمليات الجراحية: ٦,٨٩٥

الولادات في قسم الأمومة: ١,٩٦٢

حملة التطعيم الطارئة ضد الحصبة: ٧٥,٠٠٠ طفل (من نيسان إلى حزيران ٢٠١٣)

اللاجئون السوريون

هناك أكثر من مليوني لاجئ سوري مسجلين أو ينتظرون التسجيل في البلدان المجاورة لسوريا، ولكن الرقم الحقيقي قد يكون أكبر بكثير. ومقارنة بسوريا، فإن الظروف في البلدان المجاورة أفضل بكثير فيما يخص أمن اللاجئين وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية، وإن كانت الموارد في هذه البلدان قد بلغت طاقتها القصوى مع اتساع الفجوات في الخدمات الصحية، في مقابل احتياجات متزايدة باضطراد للاجئين.

في العراق، هناك أكثر من ٢١٠,٠٠٠ لاجئ سوري، تُقدم إليهم منظمة أطباء بلا حدود الخدمات الصحية في العيادات الخارجية والاستشارات في الصحة النفسية، بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي في العديد من مواقع اللاجئين في العراق، خصوصاً في مخيمي دوميز وكوارغوسك، وكذلك في مخيمات العبور واللاجئين الموجودة في محافظتي دهوك وأربيل. وتقدم الفرق الطبية التابعة للمنظمة نحو ٣,٠٠٠ استشارة طبية في الأسبوع.

وفي الأردن، هناك أكثر من ٥٧٥,٠٠٠ لاجئ سوري، معظمهم يعيشون خارج مخيمات اللاجئين. وقد أنهت المنظمة مشروعها في مخيم الزعتري عام ٢٠١٣ بعد أن أصبحت منظمات أخرى قادرة على إدارة الاحتياجات الصحية للاجئين. في المقابل، أظهرت دراسة تقييمية أجرتها المنظمة وجود احتياجات في خدمات الرعاية الصحية الخاصة بالأم والطفل لدى اللاجئين الذين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين، خصوصاً في محافظة إربد شمال البلاد. وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني، أطلقت المنظمة برنامجاً جديداً في خدمات الأمومة وطب الأطفال وطب الأطفال حديثي الولادة. ومع نهاية شهر يناير/كانون الثاني، كان المشروع الجديد قد قدّم ١,٧٥٣ استشارة طبية في الرعاية السابقة للولادة وساعد في ٣٠٣ ولادة آمنة.

وتواصل منظمة أطباء بلا حدود العمل في مشروعها

الخاص بالجراحة الطارئة داخل مستشفى الرمثا التابع لوزارة الصحة، بالقرب من الحدود السورية، حيث قدمت من خلاله أكثر من ٥٤٠ عملية جراحية منقذة للحياة إلى الجرحى القادمين من سوريا. وغالباً ما تشمل هذه الجراحات عمليات بتر متعددة للأطراف ومرضى يعانون من إصابات بليغة على مستوى البطن والصدر والعظام.

وفي العاصمة الأردنية عمّان، تدير منظمة أطباء بلا حدود مشروعاً خاصاً بالجراحة التقويمية، يقدم عمليات جراحة معقدة في العظام وفي الوجه والفكين والجراحة الترميمية إلى ضحايا العنف. وبينما يأتي بعض المرضى من مناطق أخرى، فإن غالبيتهم يأتون من سوريا. كما تقدم المنظمة من خلال هذا البرنامج كذلك خدمات العلاج الطبيعي والدعم النفسي الاجتماعي والرعاية اللاحقة للعمليات الجراحية عند الضرورة.

وفي لبنان، هناك أكثر من ٩٩٠,٠٠٠ لاجئ سوري. وتشمل الفجوات الطبية المتزايدة للاجئين خدمات الرعاية الصحية الثانوية والولادة الآمنة في المستشفيات وأدوية الأمراض المزمنة التي أصبح من الصعب على العديد من اللاجئين الوصول إليها. وتساعد منظمة أطباء بلا حدود اللاجئين من خلال تقديم الاستشارات الطبية العامة، والتي تشمل العلاج ضد الأمراض الحادة والمزمنة وحملات التحصين والرعاية الصحية الإنجابية والرعاية النفسية، فضلاً عن توزيع مستلزمات الإغاثة. وتتركز أهم أنشطة المنظمة في وادي البقاع، حيث تدير أربع عيادات؛ وفي طرابلس شمال لبنان، حيث تقدم الدعم إلى مستشفيين وعيادتين؛ وفي صيدا وشتيلا، حيث تجمّع غالبية اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا.

إحصائيات في مناطق اللاجئين السوريين (إلى نهاية كانون الثاني ٢٠١٤):

العراق - إجمالي الاستشارات الطبية (بما فيها الصحة النفسية): ١٧٣,٠٣٠

الأردن - خدمات الطوارئ وصحة الأمومة واستشارات العيادات الخارجية: ٢٢,٩١٤

الأردن – العمليات الجراحية: ٩٥٦

لبنان – إجمالي الاستشارات الطبية (بما فيها الصحة النفسية والصحة الإنجابية): ١١٩,٨١٣

للإطلاع:

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/news1-404-.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

الإسلام والديمقراطية

محمد سليم

في ختام كتابه «الإسلام والديمقراطية» (صدرت ترجمته العربية منذ أيام) يصل الباحث الفرنسي فيليب ديريبارن إلى النتيجة المكرسة نفسها، والتي لم تكن بحاجة إلى كتاب جديد، ومفادها: صعوبة، بل استحالة، التعايش بين الإسلام والديمقراطية.

وعلى مدى صفحات الكتاب سعى الباحث جاهداً إلى شق طريق وسط بين فريقين يقفان على طرفي نقيض: ذاك الذي يؤكد التناقض الجوهري والأبدي بين المجتمعات المسلمة والديمقراطية، والفريق الآخر القائل بإمكانية التعايش، مراهناً على التطور وحركة التاريخ.. ولكن الطريق الوسط يبدأ بالانعطاف السريع ليفضي في النهاية إلى المكان نفسه الذي يقف فيه الفريق الأول، وبما أن المؤلف الفرنسي يرفض التعارض الجوهري والأحكام المطلقة، فإنه يصوغ نتيجته وفق هذا المنطق: صحيح أن التعاليم الدينية لا تختزل فكر المجتمعات المسلمة وسلوك أفرادها، غير أننا لا نستطيع مع ذلك نفي ما للدين الإسلامي من أثر في صياغة العقيدة الاجتماعية المسيطرة والأيديولوجيا السائدة للدول الإسلامية.. الدين ليس كل شيء ولكننا لا نستطيع القول أنه لا شيء. لقد أثمرت السيطرة المديدة للشريعة الإسلامية عن رهان مركزي على أمرين: اليقين والإجماع. ومن الإصرار على اليقين يأتي رفض حرية الرأي والتعبير وخلاف وجهات النظر، ومن التشبث بالإجماع يأتي رفض التعددية وحرية الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية.. باختصار: رفض القيم الأساسية للديمقراطية.

يستعرض الكاتب تيارات فكرية مغايرة انبثقت من المجتمعات المسلمة، وآمنت بالتغيير وإعادة النظر بالتراث والتجديد والانفتاح على قيم الحرية والديمقراطية الغربية. ولكن ديريبارن يصدر حكماً مبرماً على هذه التيارات، مشككاً بفعاليتها وقابليتها للانتشار في أوساط جماهيرية بعيداً عن دوائر النخب الصغيرة وشبه المغلقة.

اللافت أن الكتاب لا يقصر هذه العلاقة المستحيلة مع الديمقراطية على تيارات الإسلام السياسي، بل يجعلها تشمل المجتمعات المسلمة برمتها، على اختلاف تياراتها وتوجهاتها وأهواء نخبها، ما يعني تشكيكاً ضمنياً بجدية كل مسلم يرفع شعارات الليبرالية والعلمانية والديمقراطية.. إذ ليس ـ وفق الكتاب ـ إلا انتماء حقيقي وحيد هو الانتماء إلى الإسلام.

خطيرة ومؤذية هذه الخلاصة، فهي تصب في نظرية الاستشراق العنصري، والخصوصية الإسلامية، وتدعم مزاعم تيارات يسارية «علمانية» عربية.. والأخطر أنها تعزز شرعية الأنظمة العربية وتعطيها التبرير النظري لحربها على الديمقراطية «التي لا تناسبنا والتي ستنقلب حتماً إلى حكم ديني استبدادي»..

ولكن ليست التبعات العملية هي ما يجعلنا نرفض التسليم بهذه الخلاصة، بل أن المسألة تنطوي على رفض مبدئي، فالاستنتاج الذي خلص إليه الكتاب (وغيره من الكتب والأبحاث التي تغزل على المنوال ذاته) يقوم على منطق خاطئ وأسس هشة.

أولاً ـ فإن الإسلام ـ حسب هذه القراءة الاستشراقية ـ واحد في كل مكان: في إندونيسيا، وتركيا، ومصر، وموريتانيا، ونيجيريا، والسعودية.. كما أنه واحد في كل زمان: العصر الراشدي، والمملوكي، والعثماني، والقرن العشرين، والقرن الواحد والعشرين.. وبذلك يعطى الإسلام طابعاً ماهوياً متعالياً على التاريخ وتقادم الزمن. ومن هنا فإن القائلين بذلك لا يستطيعون إجابتنا عن هذا السؤال: لماذا نجحت الديمقراطية في تركيا وإندونيسيا ولم تنجح في العراق وافغانستان؟

ثانياً ـ إن اختزال الوجود الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات المسلمة في الانتماء الديني هو ضرب من التضليل يقصد به الوصول إلى هذا القياس الفاسد: بما أن الإسلام هو الانتماء الوحيد للمسلمين، وبما أن الإسلام معاد للديمقراطية، فإن المسلمين عموماً لا يقبلون ولا يصلحون للديمقراطية. فماذا نقول إذاً عن الشباب المصري والتونسي واليمني «المسلم» الذي تحلق بالملايين في الميادين حول شعارات الديمقراطية والحرية والمدنية؟ وماذا نسمي ملايين الإيرانيين المسلمين الذين خرجوا في «الثورة الخضراء» دفاعاً عن نزاهة الانتخابات ومطالبة بديمقراطية حقيقية؟ هل كان الكفر بالانتماء الإسلامي شرطاً لخروج كل هؤلاء؟

ثالثاً ـ صحيح أن التجديد والتغيير هما مطلبا النخب في الدول الإسلامية، ولكن هذا لا يعني الحكم على التغيير والتجديد بالفشل الحتمي، ذلك أن النخب الفاعلة، وليست الأكثريات الصامتة، هي من يساهم في دفع عجلة التاريخ.

الدرس الأفغاني

سوسن دمشقي

إثر انقلاب محمد نور تراقي بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٧٨ الذي أطاح بحكومة محمد داود خان في كابول، والذي أعدم مع أفراد عائلته بتهمة الفساد السياسي وتردي الأوضاع الاقتصادية، يتم خلال عام ونصف من ذلك التاريخ تطبيق برنامج ماركسي من حيث علاقات الانتاج والإصلاح الزراعي، إضافة لمراسيم تحد من سلطة العادات والتقاليد وتطبيق الشريعة الإسلامية، مع اضطهاد للنخبة التقليدية لمجتمع محافظ بشكل عام، وحتى لشرائح المثقفين والليبراليين.

في صيف ١٩٧٨ بدأت الثورة في منطقة «نورستان» شرق أفغانستان، وانتشرت الحرب الأهلية في أنحاء البلاد، حيث اغتيل في سبتمبر من عام ١٩٧٩ رئيس الحكومة محمد نور تراقي في قصره، واستلم نائبه حفيظ الله أمين السلطة، والذي حاول مواجهة معارضيه بالعنف، وأدخل بعيد أيام من استلامه السلطة الجيش الأربعين للاتحاد السوفيتي السابق إلى البلاد، وبدأت الحرب الأفغانية، بالقوة السوفيتية لدعم حكومة حفيظ الله أمين وتوجهاتها الماركسية، ضد المعارضة الاسلامية المدعومة غربياً ومن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، إضافة للسعودية وباكستان والصين، تلك الحرب التي استغرقت عشر سنوات، اضطر الاتحاد السوفيتي للانسحاب منها بشكل رسمي في ١٥ فبراير من ذات العام.

في كتابه «من الظلال» يعترف مدير الCIA السابق روبرت غيتس أن المخابرات الأمريكية بدأت بمساعدة الحركات المعارضة في أفغانستان قبل ٦ أشهر من التدخل السوفييتي. وفي ٣ يوليو ١٩٧٩، وقع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر توجيها يخول وكالة المخابرات المركزية الأمريكية القيام بحملات دعائية لأجل «تحويل» موقف الناس من الحكومة الثورية. مما دعم استنتاج البعض بأن أمريكا «أعطت الاتحاد السوفييتي بشكل متعمد حجة حرب لجرهم في صراع لا يمكنهم ربحه، وذلك على حساب أفغانستان».

يمكن القول بأن الادارة الأمريكية ربحت الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي السابق، لكن الناس والمجتمع الأفغاني تم تدميره خلال تلك الحرب المستمرة حتى الآن بأشكال مختلفة للصراعات المحلية، بل الجميع يعرفون بالتأكيد أن أمريكا التي ربحت تلك الحرب عبر دعمها المجموعات الاسلامية المتشددة ضد النظام الشيوعي في أفغانستان، ما زالت وبعد أكثر من ربع قرن على ذلك التاريخ، ومعها العالم كله تقريباً يدفع ثمن هذا الانتصار السيء، فالحرب الأفغانية ساهمت بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومته الأيديولوجية، لكنها بالمقابل أطلقت بعبع الحركات الجهادية، من طالبان إلى القاعدة.

ما يحصل في سوريا شكل مقلوب لتلك التجربة الأفغانية، حيث قامت الثورة السورية في إطار الربيع العربي، الساعي إلى التحرر من ربقة الدولة الشمولية والاستبدادية على الطريقة الشيوعية السابقة، لصالح مفاهيم ليبرالية وتحررية وقيم العدالة وحقوق الإنسان التي تشكل العمود الفقري لمنظومة القيم الغربية في السياسة وإدارة الدولة والمجتمع، بينما يجيء التدخل الروسي/ وريث الاتحاد السوفيتي، وكأنه يرد الدين لأمريكا والغرب لهزيمته في أفغانستان، مع أن سوريا والسوريون هم من يدفع الثمن، وبالمقابل تنتعش الحركات الجهادية وتتقوى نتيجة تخاذل المجتمع الدولي وأمريكا عن نصرة الشعب السوري منذ بدايات الثورة، وقبل أن يُصبح لدينا «نُصرة» ومن ثم «داعش» وكلاهما مرتبط بالقاعدة.

ومن الغريب أن يلتقط الناطق الرسمي باسم تنظيم «داعش» أبو محمد العدناني تلك المعادلة، حين يقول في تسجيل صوتي نُشر يوم ٣ نيسان إن «أميركا خرجت تجرجر أذيال الخيبة مهزومة مكسورة، وتركت الخارطة للدولة (الدولة الإسلامية في العراق والشام) لتعيد رسم العالم على منهاج الخلافة الإسلامية»!.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

معركة الساحل بين آمال المقاتلين وتحفظات السياسيين

خالد الحلبي

لا تزال جبهة الساحل مشتعلة. إجراءات النظام الإسعافية لم تنجح في تقصير أمد المعركة وتحويلها إلى مجرد «اختراق عابر». الحشود من الطرفين توحي أننا أمام ساحة قتال جديدة، مفتوحة ومستمرة ومتنامية..

صحيح أنها ليست المرة الأولى التي يقتحم فيها المعارضون ريف اللاذقية، إذ سبق لهم أن حققوا خرقاً هناك في آب الماضي، ولكن معركة الساحل الدائرة الآن تبدو مختلفة عن سابقتها. فالهجوم الذي شنته المعارضة هناك يأتي، خلافاً للمرة السابقة، بعد تنسيق بين مختلف الفصائل والكتائب المقاتلة، كما أن مجريات القتال تشير إلى وجود استراتيجية مرسومة مسبقاً وبعناية واضحة.

في موازاة ذلك خرجت أصوات من المعارضة السورية تحذر من مغبة الاستمرار في هذه المعركة، بل وتعتبر أن إشعال جبهة الساحل هو خطأ استراتيجي قاتل سوف تكون له آثار وخيمة على الثورة وعلى مستقبل سوريا. ليس الأهم بين هذه الأصوات هم أعضاء هيئة التنسيق، فقد اعتاد هؤلاء التحفظ على كل المعارك الدائرة، في أي مكان وفي أي توقيت، ولكن أصواتاً وازنة في الائتلاف، وقوى معارضة أخرى، ناشدت مقاتلي المعارضة بإعادة حساباتهم وإخلاء الساحل والرجوع إلى ساحات الحرب الأخرى.. لماذا؟

يصلح ميشيل كيلو كممثل لوجهة النظر هذه، فقد كتب في جريدة (الشرق الأوسط) مقالاً يلح فيه على ضرورة إيقاف معركة الساحل، مؤكداً أنها تنطوي على مخاطر جسيمة. يقول كيلو: «ليست معركة الساحل كغيرها من المعارك الدائرة على أرض وطننا، لأن حساباتها تختلف عن حسابات غيرها. في مناطق سوريا الأخرى، يقاتل الجيش الحر وتنظيمات المقاومة الأخرى جيشاً نظامياً يغلب عليه لون طائفي ومذهبي معين، من دون أن يعني ذلك أنه يقاتل مذهبا أو طائفة بعينها..

في الساحل، يختلف الأمر عن ذلك، بسبب كثافة الحضور العلوي في أرجائه.. في المناطق السورية الأخرى، ليست المعركة موجهة ضد كتلة بشرية بعينها، أما هنا، فيمكن لأي خطأ في الحسابات أو أي صدام بين مواطنين متنوعين مذهبياً أن يؤديا إلى كارثة وطنية خطيرة الأبعاد، ستأخذ حتما شكل حرب أهلية مديدة».

ويتابع: «بالنظر إلى هذه التعقيدات والتشابكات، تحفظت في الماضي وأتحفظ اليوم أيضاً على ما سمي (معركة الساحل)، واعتقدت دوماً أنه ليس من الضروري فتحها في الساحل نفسه، وأنه يمكنها أن تقع في أي مكان غيره من سوريا، بما أن حسمها خارجه لن يترك آثاراً كارثية على الثورة وفرص نجاحها كتلك التي يحدثها وقوعها فيه، ولن يقودنا إلى مرحلة نوعية من الاقتتال الداخلي اسمها الحرب الأهلية».

ويقترح كيلو أسلوباً بديلاً: «ليس الحسم ولا يجوز أن يكون في المنطقة الساحلية. ومن الضروري أن يمر بمرحلتين؛ أولى تغطي بقية مناطق سوريا، يتم خلالها تقويض قدرات النظام على الاستمرار والحرب، تحمى خلالها المنطقة الساحلية من سياسات وشرور السلطة، ومرحلة ثانية يكون لأهل الساحل فيها دور في الصراع ضد النظام، الذي ستكون علامات هزيمته جلية للعيان، وقادرة على إقناع الموالين منهم له بالانفكاك عنه، وبحتمية مشاركتهم في العمل الوطني».

ويختم: «لا بد من الامتناع عن مهاجمة مناطق الساحل المدنية، ولا مفر من التوجه إليها بخطاب وطني يقوم على المصالحة والاحترام، بينما يجب منع النظام من استعادة المناطق والمواقع التي تم تحريرها خارجها.. بغير ذلك، يكون ذهابنا لتحرير منطقة الساحل خطأ جسيماً سيغرق سوريا كلها في رمال متحركة، ستجرها إلى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر..».

بالمقابل يصر قادة المعارضة المسلحة (ومعهم قادة ائتلافيون باركوا المعركة) على أن جبهة ريف اللاذقية تحظى بأهمية استراتيجية بالغة، فالمعارك هناك جعلت الحدود التركية - السورية خالية تماماً من القوات النظامية، إضافة إلى أنها أعطت المعارضة إطلالة بحرية على حوض المتوسط. ويقول المقاتلون إن ثمة إغراءات عديدة أملت ضرورة افتتاح الجبهة: الاستفادة من الاسترخاء الذي يخيم على الساحل، والرغبة في مفاجأة النظام في مكان غير متوقع وعلى جبهة تشكل، بسبب نأيها المديد عن المعارك، خاصرة رخوة نسبياً. وكذلك فإن معركة الساحل تدحض رواية النظام التي دأب على ترويجها، خاصة بعد استيلائه على يبرود، والتي تقول إنه اقترب من الحسم العسكري وإنه على وشك الاحتفال بالنصر.

ولكن ليس هذا هو الأهم، ذلك أن فتح جبهة الساحل من شأنه إفشال استراتيجية خطيرة يحاول النظام تنفيذها.

لقد تعاظمت الإشارات على أن النظام يركز أساساً على تأمين منطقة تمتد من دمشق إلى الساحل مروراً بحمص، على اعتبار أن هذه هي «سوريا الحقيقية الأكثر فائدة والأقل هماً»، فيما سيترك ما تبقى إلى تناحر الفصائل والكتائب وللزمن الطويل الكفيل بإعادة هذه الأجزاء «الشقية» إلى حضن «سوريا الحقيقية». وبالتالي فإن استراتيجية النظام تقوم على تأمين الساحل وإبقائه آمناً وبعيداً عن قبضة المعارضة، كما تقوم على تأمين دمشق وطريقها إلى حمص ومن ثم الساحل. ومن هنا تتسم معركة الساحل بأهمية كبيرة، فهي تعطل هذا

السيناريو وتخلط أوراق النظام وتعيده إلى المربع الأول، وتجعل إنجازاته في القلمون بلا فائدة فعلية.

على كل فإن هذا السجال يبدو بلا جدوى الآن، فالجبهة قد افتتحت والمعارك هناك مشتعلة بالفعل، ما يجعل الانسحاب متعذراً، بل وربما يكون له تبعات مادية ومعنوية ثقيلة.. ولكن هذا لا يعني إهمال الأصوات المعارضة أو المتحفظة. وطالما أن معركة الساحل قد صارت أمراً واقعاً فيمكن استثمارها لتقديم نموذج جيد عن التعاطي مع البيئات الموالية، إذ يجب أن يتم التعامل مع المواطنين بغض النظر عن ميولهم السياسية، واعتبارهم سوريين لهم أرواح وممتلكات يجب أن تصان، تماماً كما يتم التعامل مع المواطنين في الأماكن المحسوبة على المعارضة. لا يجوز استهداف المدنيين العزل، ولا حبسهم والتنكيل بهم أو الضغط عليهم، بل يجب التوجه إليهم بخطاب مصالحة يطمئنهم على مستقبلهم ويقدم لهم صورة مشرقة عن سوريا المستقبل وعن دورهم فيها..

في سياق آخر تشكل معركة الساحل اختباراً جديداً للدول الداعمة للمعارضة المسلحة، ورغم الأنباء والتحليلات التي ضخمت الدور التركي في الجبهة الجديدة إلا أن كثيراً من قادة الكتائب يؤكدون أن تركيا «لم تقدم دعماً بالمعنى الحقيقي لكتائب المعارضة في الساحل بقدر ما قدمت تسهيلات عبر تنفيذ الاتفاقيات بينها وبين الحكومة السورية التي تنص على منع تحليق الطيران السوري قرب الأراضي التركية بعمق ١٠ كيلومترات، وهذا الأمر أمّن تغطية جوية لمقاتلي المعارضة». بالمقابل فإن من المتفق عليه وجود دور كبير لقطر التي تعد الداعم الأبرز للكتائب المقاتلة في الساحل، ولكن المفاجأة هو تلميح بعض قادة المعارضة المسلحة إلى خشيتهم من توقف إمدادات السلاح القادمة من قطر نتيجة صفقة سياسية ما، وقال هؤلاء إن «إشارات توحي بصفقة قطرية إيرانية، يعد لها الآن، تفضي إلى توقف الجبهة، مقابل ثمن في ملف آخر».. هل هذا ممكن؟! ألا تقوض قطر بذلك مصداقيتها في الساحة السورية؟.. لننتظر ونرى.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٣) ٢٠١٤/٤/٧

عندما يتواصل زعيمان: الرسائل المتبادلة بين هيثم مناع وحسن نصر اللّه

مهيار الفارس

قبل أيام نشر ملاذ الزعبي تدوينته الجديدة بعنوان: (عندما يتواصل زعيمان: الرسائل المتبادلة بين هيثم مناع وحسن نصر الله), مُخلّفاً عاصفة جديدة كما اعتاد أن يفعل في مدونته «نكاشة.كوم», التي أطلقها قبل عام تماماً في نيسان ٢٠١٣, مع شخصية وهميّة حملت اسم «عبد النافش نكاشة».

يتخيّل «نكاشة» رسائل متبادلة بين المعارض السوري هيثم مناع رئيس فرع المهجر بهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي, وبين الأمين العام ل»حزب الله» اللبناني حسن نصر الله. حيث يختتم بأسلوبه الساخر رسالة د. هيثم مناع بالتوقيع التالي: (المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، نائب المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سورية، مؤلف كتاب: «الإمعان في حقوق الإنسان»). بينما يبدأ رسالة السيد «نصر الله» بالعبارات العاطفية المموجة: (سلام سليم، أرق من النسيم، يجري ويروح في القلب المجروح.. صديقي الدكتور هيثم..).

تستند كتابة ملاذ إلى المقابلة التلفزيونية الذي أجراها الإعلامي اللبناني «طوني خليفة» مع هيثم مناع ، في برنامج «سري جداً» الذي يُعرض على قناة «الآن» نهاية آذار ٢٠١٤، والتي سأل فيها خليفة ضيفه صراحة ومباشرة عن لقاء توارادت أنباء سابقة عنه مع حسن نصر الله الذي تقاتل قواته في سوريا إلى جانب قوّات النظام السوري. وحين ردّ مناع بأنّه لن ينفي ولن يؤكد, أفاده خليفة بتاريخ اللقاء وهو تشرين الأول ٢٠١٣ في الضاحية الجنوبية في لبنان. على عادته كذلك تهرّب مناع ليقف خلف اصبعته «الحقوقيّة» -إن جاز القول- إذ اختار مناع أنّ يبرّر أنه لن ينفي ولن يؤكد اللقاء كي لا يستطيع الدكتور بشار النوم!!, وردّ خليفة إن كان-مناع- يعتقد حقاً أنّ الدكتور بشار لو رغب بمعرفة تفاصيل وحيثيات اللقاء تحتاج كل هذا الجهد أم لا, فقال مناع: لا أعرف. أنا مثل ما يقول منصف المرزوقي, نحن ذاهبون

إلى السياسية ونحن نحمل حقوق الإنسان. وإذا حدث العكس, أن أذهب إلى السياسة دون قيم أو مبادئ فسأترك العمل السياسي فوراً.

الاطلاع على هذه التفاصيل هام وضروري لالتقاط النفس الذي يبني عليه «نكاشة» سخريته. فنقرأ مثلاً في رسالة مناع المُتخيّلة:

(عزيزي سماحة السيد حسن..

اسمح لي أن أخاطبك بـ"زميلي في النضال حسن"، فإن كنت أنت قد اخترت منذ ريعان شبابك النضال ضد الإسرائيليين وحلفائهم من اللبنانيين مختاراً لنفسك طريق الخنادق، فإنني اخترت النضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان مختاراً لنفسي طريق بعثات تقصي الحقائق وهيئات التحقيق الدولية، فكلانا مناضل في سبيل العدالة، وإن كان كل منا قد اختار أولويات العدالة التي يسعى خلفها).

ويكون رد السيد: (أخجلني حقيقة خطابك الدافئ، وفاجأني اعتبارك أننا زميلان مقاومان في سبيل العدالة، فبتقديري لا مقاومة أبداً أمام مقاومتكم، فالرصاصة قد تؤخر العدو فترة من الزمن، لكن الفكرة وحدها هي من ينتصر عليه، فكيف إن كانت الفكرة هي: حقوق الإنسان).

عبر مُتخيّله هذا يختار ملاذ صوتاً هو صوت ناطق الخطاب الأول, ليقدّم نقدّه لكل ذلك الخطاب. نقدّه السياسي والفكري الذي يُميّز مدونة ملاذ «نكاشة. كوم» رغم عمرها القصير نسبياً عن مدوّنات سورية عديدة اختارت مهاجمة التابوهات القديمة «الكليشية» مثل

الدين والجنس, فكان أن وقعت فريسة شبكاهما. أو غرقت في أيديولوجيا انتمائها السياسي المؤيد أو المعارض, حتى بات الأمر مساحةً للذم والتهجّم العنيف الخارج عن ضوابط الكتابة, الساخرة أو الناقدة, ليقارب التشبيح الأدبي.

ففي معرض انتقاده لما قاله مناع في اللقاء عن رغبته الصريحة في لقاء السيد نصر الله, (أريد أن أقابل المقاوم, لأنّ قناعتي الأساسيّة أنّ «حزب الله» في الجنوب مقاوم, ولكن في سوريا سيُختزل إلى حزب شيعي), يصيغ ملاذ العبارات التالية من رسالة مناع: (أعذرني بداية لأنني لن أقوم بتهنئتك على الانتصار الذي تحقق أخيراً لمقاتليك في يبرود، فهو وإن كان تحقق على جهة تكفيرية لا تريد خيراً للشعب السوري ولا لمثقفيه أو منظماته المدنية وهيئاته التنويرية، إلا أن مجرد قتالكم على الأرض السورية سيشرعن للجهاديين الأجانب التواجد على الأرض ذاتها بحجة الدفاع عن السنة في حرب طائفية.

يعنون ملاذ تدوينته بالرسائل المتبادلة, وذلك لما قاله منّاع في المقابلة التلفزيونية تهرّباً من سؤال مُضيفه حول الحديث الذي دار مع نصر الله, فقال انّه أوصل إليه رسالة (أنّ رصيد «حزب الله» الذي تكوّن خلال عقدين من الزمن سيخسره في سوريا, وهذا من حرصنا على المقاومة). ورد السيد نصر الله بأنّ: (نحن لسنا مع انتصار النظام السوري, ولسنا مع انتصار المعارضة. نحن مع تسويّة سياسية في البلد).

يستند ملاذ إلى معرفته ومتابعته للشأن السوري من خبرته كمحرر أخبار سياسية, وعمله في أكثر من صحيفة سورية وأجنبية, فيستعير لاءات هيئة التنسيق الثلاث, وظرافة السيد حسن نصر الله, لإنشاء قاعدة تحمل الخطاب الذي يريد قوله عبر الرسائل المُتخيّلة.

في رسالته يقول الأمين العام لحزب الله مثلاً: (أعتذر لأنني ربما خرقت واحدة من لاءاتك الثلاث، ألا وهي: لا للعنف، حيث اضطر مقاتلو الحزب في غير مناسبة لاستخدام القوة دفاعاً عن أنفسهم ضد التكفيريين، لكنني حريص كل الحرص على أن لا أخرق أي من اللاءتين الأخريين فنحن ضد أي تدخل خارجي في الشأن السوري اللبناني العراقي الإيراني المشترك، وضد الطائفية التي قد تحاول استهداف نظام حكم طائفي وحلفائه الإقليميين.)

تبدو كل رسالة من الرسالتين متماسكة في بُنيتها, ابنة بيئتها التي تعبّر عنها, وإن كانت مقابلة منّاع التلفزيونية أفسحت مجالاً معرفياً أوسع أمام ملاذ لتكوين مُتخيّل أكثر انضباطاً والتصاقاً بحالة مناع, في حين بدت رسالة السيد حسن نصر الله تفيض بالسخرية من الأول أكثر من كونها ردّاً جاداً, خاصة ختامها الذي يقول: (بعيداً عن الشأن السوري المعقد، أود أن أنقل لك تحيات مجموعة من الحقوقيين المنتمين إلى كوادر حزب الله، بعضهم حالياً يتواجد في سورية، فيما آخرون يستعدون للانتقال إلى هناك، مستغلاً هذا الخطاب لأكشف لك عن استعدادنا لإطلاق جامعة «آل البيت لدراسات حقوق الإنسان» والتي ستتخذ من مسجد «السيدة زينب» سلام الله عليها مقراً لها).

علماً أنّ مجرّيات اللقاء الواقعيّة التي تهرّب منّاع من البوح بحقيقتها تفتح من حيث تهرّبه من البوح بها مجالاً قابلاً ويحتمل مثل هكذا رد.

رابط التدوينة:

http://nakkasheh.wordpress.com/01/04/2014//

رابط المقابلة:

https://www.youtube.com/watch?v=D_E8zmuTzBg

التمديد للجنة التحقيق في جرائم النظام السوري

منى أسعد

مقابل عجز مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن التدخل الفعال في سوريا لوقف الحرب التي يشنها النظام ضد السوريين منذ أكثر من ثلاث سنوات، يشكل قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتمديد عمل لجنة التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، لسنة إضافية، مؤشراً ايجابيا في سياق الثورة، خاصة وأن القرار يدين «بشدة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان وكل الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من جانب الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها»، كما طلب القرار من كل المجموعات الموجودة في سوريا «الامتناع عن القيام بأعمال انتقامية وأعمال عنف» وأعرب عن «قلقه العميق من انتشار التطرف والمجموعات المتطرفة».

يذكر أن اللجنة التي يرأسها الخبير البرازيلي باولو بينيرو وتضم أيضا بين أعضائها المدعية الدولية السابقة كارلا ديل بونتي. أنشأتها الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، دون أن يسمح لها النظام بالتوجه إلى سوريا حتى الأن، مع لذلك استندت اللجنة إلى شهادات وصور ملتقطة بالأقمار الصناعية، ووثائق بصرية ومعلومات جمعتها مختلف المنظمات الحقوقية.

ومن الملفت للانتباه أن قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي طرحته السعودية وبريطانيا لتمديد تفويض اللجنة يوم ٢٨ مارس/ آذار الماضي، حصل على ٣٢ صوتاً مقابل أربعة دول معارضة بينها روسيا والصين، فيما امتنعت ١١ عن التصويت.

كما أدان مجلس حقوق الإنسان أيضاً «عدم تعاون» النظام مع لجنة التحقيق الدولية، واستخدامه «تجويع المدنيين كوسيلة حرب»، فيما سارع النظام لانتقاد القرار الدولي، بينما رحبت به المعارضة السورية.

وأشار الائتلاف الوطني في بيانه إلى تقارير لجنة التحقيق الدولية التي أكدت على ضرورة التمييز بين المجموعات المتطرفة والفصائل المقاتلة التي تسعى إلى بناء دولة الحرية والديمقراطية في سورية. مؤكدا إدانته لكل الانتهاكات التي يقوم بها المتطرفون ومشاريعهم الغريبة عن المجتمع السوري، داعياً لمحاسبة جميع المتورطين بجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.

كاريكاتير العدد

الحملة الداعمة للسوريين بوجه العنصرية

جورجيت أسعد

حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم تعرف الجغرافيا السياسية شيئا باسم لبنان، وجاء الانتداب الفرنسي على سوريا الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٢٠ ليلحق بها «متصرفية جبل لبنان» الموروثة من مخلفات الدولة العثمانية، والتي كانت مقاطعة مستقلة عن بقية الولايات العثمانية.

حينها فقط، قام الفرنسيون بضم عدد من المدن الساحلية، إضافة لجبل عامل وسهل البقاع والسهول الشمالية لتتوسع المتصرفية وتصبح ما أطلق عليه الجنرال غورو «دولة لبنان الكبير». ولاحقاً في ٢٢ نوفمبر من عام ١٩٤٣ أعلن استقلال لبنان باسم «الجمهورية اللبنانية»، حيث يحتفل اللبنانيون بهذه المناسبة كعيد للاستقلال، مع أن القوات الفرنسية لم تنسحب كليا حتى ١٧ نيسان ١٩٤٦ وهو عيد الجلاء المشترك في لبنان وسوريا.

ما أرغب بالحديث عنه أن جذر العلاقات السورية اللبنانية يمتد عميقا في الجغرافيا والتاريخ والمجتمع، فأنا ولدّت لأب سوري وأم لبنانية وهما أولاد عم، حيث أن قسما من العائلة القديمة سكن في لبنان فيما سكن القسم الآخر في سوريا قبل إحصاء ١٩٣٢، وهو أول تعداد أجراه الفرنسيون لسكان لبنان الكبير، واعتمد على أساسه التوزيع الطائفي للمناصب الرسمية والمراكز العليا فيه، ومن يعرف التداخل الديمغرافي في كل المناطق اللبنانية ومن كل الطوائف مع مكوناتها السورية المقابلة، يُدرك أن أكثرية العائلات اللبنانية يوجد لها أصل أو فرع في سوريا، وربما يعرف البعض أن أول رئيس لبناني انتخب في ٥ نوفمبر ١٩٨٩ بُعيد اتفاق الطائف هو رينية معوض الذي تعود أصول عائلته المارونية إلى منطقة ضهر صفرا في محافظة طرطوس، وسارع نظام الأسد لاغتياله بعد ١٧ يوما فقط على انتخابه، لترتيب احتلاله الدستوري للبنان.

قبل التاريخ الأسدي في لبنان كان السوري محط احترام وتقدير جميع اللبنانيين، حتى العامل السوري في لبنان كان يُنظر إليه باحترام ومحبة، لكن جرائم الأسد في لبنان من الاغتيالات السياسية إلى الاعتقال وملف المفقودين وصولاً لتخريب البنية الاقتصادية السياسية، كل ذلك أدى إلى تهشيم التركيبة الاجتماعية الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان، وخلق ولاءات مشوهة ومراكز قوى فوق الدولة اللبنانية، بحجة المقاومة والممانعة التي ما يزال اللبنانيون والسوريون يدفعون ضريبتها حتى الآن، لكن ما هو أخطر باعتقادي يتعلق بذلك التخريب المتعمد للعلاقة بين الشعبين، ومشاعر الكراهية التي نمت على تلك الأرضية ويسعى النظام وحلفاؤه في لبنان لتنميتها ضد السوريين وشرائحهم الأضعف، أقصد اللاجئين السوريين في لبنان.

جماعة ٨أذار تُصر على تأييد الأسد في بسط وصايته على لبنان، وتدعم مآربه من جهة ثانية في مطاردة اللاجئين السوريين الذين ألقت بهم عواصف الحرب والجغرافيا في لبنان، حيث يؤكد الوزير جبران باسيل بعنصرية فجة أن اللاجئين السوريين «لا مكان لهم بيننا».

بالمقابل مازال يوجد لبنانيون شرفاء ينبذون العنصرية ويرفضون التحريض الإعلامي، ويميزون بين نظام الأسد وبين الشعب السوري، ويؤكدون تعاطفهم مع الثورة السورية وتضحيات السوريين النبيلة، وقد أطلق بعضهم على النت في ٢١ آذار بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة النصرية «الحملة الداعمة للسوريين بوجه العنصرية» والتي بلغ عدد أعضائها خلال ثلاثة أيم فقط ٦٥٠٠.

إضافة للفيديوهات التي تناقش قضية اللاجئين السوريين، رفعت إحدى الصبايا يافطة «أهلاً بكم في لبنان»، وكتبت أخرى «هو هرب من الموت، مش ليموت من الذل عندك.. لا للعنصرية»، اليافطة الأشهر تقول «في سوري رفع راسي وراسك»..